الاستثمار في التعليم العالي وعلاقته وأثره في سوق العمل
بحث تطبيقي في الكليات الأهلية العراقية

Investment in higher education and its relationship with the impact on the labor market / applied research in Iraqi private colleges

المدرس الدكتور
هزاع داود سلمان
جهاز الإشراف والتقويم العلمي
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Assistant Prof.Dr.HazaaDawood Salman
Ministry of Higher Education and Scientific Research

الملخص

يعد الاستثمار في التعليم العالي من أهم الاستثمارات في عناصر الإنتاج التي تولد عائداً فردياً واجتماعياً يفوق العائد الاقتصادي ان تفاقم مشكلة البطالة وخاصة بين شريحة الشباب الخريجين حيث بلغ معدل البطالة في عام ٢٠١٠ (٥٠%) هذه النسب المرتفعة أدت إلى زيادة هجرة العقول العلمية المتخرجة حديثاً للبحث عن فرص عمل خارج العراق لعدم توظيفهم ويعتبر هذا هدراً واضحاً في الموارد البشرية والمالية يؤدي الى اختلالات هيكلية في الاقتصاد العراقي .

وعند حساب معامل الارتباط بين عدد الخريجين ومعدل البطالة حيث بلغ (٠,٢١) ظهر من التحليل انه كلما ازدادت أعداد الطلبة الملتحقين بالتعليم والخريجين منهم كلما زادت معدلات البطالة في العراق وخصوصاً في الاختصاصات الإنسانية والإدارية, فلابد أذن من الموائمة بين التخصصات والمخرجات الجامعية واحتياجات سوق العمل، مع تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مجال التعليم التقني لتحقيق الموازنة بين أعداد الخريجين واختصاصاتهم وسوق العمل .

Abstract

Investing in higher education effected on the most important factors of production which the return an individual and social than economic returns found by searching the growing problem of unemployment, especially among the youth graduates, where the unemployment rate in 2010 (50%) of these high rates have led to increased migration of scientific minds graduate recently,to search for job opportunities outside of Iraq for not hiring functions and this is in vainclearin the human and financial resources lead to structural imbalances in the Iraqi economy .

When calculating the correlation coefficient between the graduates and the unemployment rate where it reached (0.21) emerged from the results of the analysis that the more the number of students enrolled and graduates of whom the greater rates of unemployment in Iraq, especially ًin the terms of humanitarian and administrative, should the permission of the alignment between undergraduate majors and needs of the labor market, while encouraging private sector investment in the field of technical education to achieve a balance between the numbers of graduates and their terms of reference and the labor market.

المقدمة

يعد الاستثمار في رأس المال البشري من انجح الاستثمارات على الإطلاق, لذلك أولت الدول المتقدمة اهتمامها بهذا النوع من الاستثمار وسخرت له الإمكانات وذللت الصعوبات التي يمكن ان تحول دون الارتقاء به علميا وفكرياً وثقافياً . لأنها أدركت انه لا يمكن ان يوجد تقدم او تطور في كل مجالات الحياة بمختلف أشكاله من دون الاهتمام بهذا العنصر الثمين . حيث ان العنصر البشري يعتبر من أهم العناصر الإنتاجية التي تساهم في تحقيق التنمية . ولن يؤدي هذا العنصر دوره دون تعليم حيث يساهم التعليم في تراكم رأس المال البشري . وتشير نظريات النمو الاقتصادي الى ان التقدم التقني يزيد من معدل النمو الاقتصادي طويل الأجل, وتزداد سرعة التقدم التقني عندما تكون قوة العمل أحسن تعليماً (المصلح، ٢٠٠٤) .

اهتم الاقتصاديون بالتعليم وأثره في النمو الاقتصادي لأنه ضروري لتنمية القوى العاملة والأيدي الفنية المدربة . فأعتبر استثماراً من شأنه ان يرفع من قدرة الأفراد الإنتاجية وهو المصدر الرئيسي لتكوين المهارات الفنية المتخصصة العالية في الموارد البشرية باعتبارها أهم الموارد المطلوبة لأحداث التنمية, فالأنفاق على العملية التعليمية يعتبر استثماراً في الإنسان حين ينظر إلى العائد من هذا الاستثمار كاكتساب المعرفة والمهارات على انه ادخار وتراكم لرأس المال البشري.

يعتبر التعليم العالي ذو أهمية بالغة في أعداد القوى البشرية المدربة لان مراحل التعليم العالي التي يمر بها الإنسان تعتبر من أهم المراحل التعليمية في حياته لأنها تأتي استكمالاًلما تم تحقيقه في المراحل التعليمية السابقة . فالتعليم العالي يساعد على بناء الفرد المتعلم القادر على المساهمة في تحقيق التنمية الشاملة في أي مجتمع من المجتمعات وفق التطورات والتغيرات العلمية والتكنولوجية المتسارعة والتي تؤثر مباشرة على الأفراد لذا فلم يعد التعليم خدمة تقدم للأفراد . وإنما أصبح عملية استثمارية تساهم بشكل كبير في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات ومن هنا ظهرت تسمية (رأس المال البشري) فالعملية الإنتاجية تسهم في تنمية رأس المال المادي في حين العملية التعليمية تسهم في تنمية رأس المال البشري والذي يسهم بدوره أسهاماً فاعلاً في تنمية رأس المال المادي مما يجعل من الأعداد الجيد للفرد في العملية التعليمية استثماراً أكثر أنتاجاً وأعلى عائداً في المجتمع (ألغافري ،٢٠٠٥) . بالرغم من أهمية التعليم العالي في تنمية الموارد البشرية المدربة ألا أننا نجد كثر من بلدان العالم وخاصة النامية تعاني من مشكلة ضعف فرص التحاق حاصلي الشهادات العامة بمؤسسات التعليم العالي نظراً الى ضعف الطاقة الاستيعابية بمؤسسات التعليم الحكومي مع عدم القدرة على الالتحاق بمؤسسات التعليم الخاص .هذا بطبيعة الحال يؤدي إلى الهدر في الموارد البشرية الشابة وعدم استغلالها الاستغلال الامثل في خدمة المجتمع .

تفسير تطور المجتمعات وخاصة المتقدمة منها يكمن في مدى قدرتها على استثمار ثروتها البشرية التي هي من أهم الثروات وأنفسها وأكثرها ربحية بوصف الأجيال الصاعدة هي التي تتحكم في مقدرات الامة ومستقبلها (سعيد، ٢٠٠٥) . يجب ان نؤكد على حقيقة انه لا يمكن ان يكون هناك تقدم في أي مجتمع من المجتمعات دون وجود عناصر بشرية متعلمة ومدربة وقادرة على العطاء وخاصة في هذا العصر الذي يتميز بالتطور التكنولوجي السريع والذي أصبح السمة الأساسية التي تميز عصرنا الحاضر وهذا بطبيعة الحال لا يتأتى ألا بالاستثمار الحقيقي في التعليم العالي من أجل أيجاد قوى بشرية مدربة قادرة على مسايرة العصر . ان لمؤسسات التعليم العالي دوراً هاماً وحيوياً في رفد المجتمع بالطاقات البشرية المتميزة علمياً والقادرة على التفاعل مع المتغيرات والتطورات العلمية والعملية مما يجعلها أداة فاعلة من أدوات التغير والتطوير في المجتمع, فتحول المتخرجون منها من طاقة استهلاكية إلى طاقة إنمائية وقوى عاملة قادرة على التغير والتطوير (الخطيب، ٢٠٠١).

ومن هنا يتضح لنا أهمية الاستثمار الفعال في التعليم العالي ودوره في أعداد القوى البشرية المدربة حيث ان الفهم المتعمق لعملية الاستثمار وتحسين مهارات القوى البشرية سيساعد كثيراً في رفع فاعلية وكفاءة التعليم العالي ومستوى مخرجاته مما يحقق الأهداف العامة للمجتمع وتحقيق حاجات وأهداف التنمية الشاملة, الأمر الذي يؤثر على تطور المجتمع وتحسين اوضاعه ومن هنا تأتي اهمية هذا الموضوع لأنه يمس المستقبل الوظيفي والاجتماعي لشريحة الشباب الذين ينتظرون دورهم في عملية البناء والتخطيط والتنمية وهذا البحث سوف يسلط الضوء على الفقرات التالية :

1. مفهوم الاستثمار (Investment).
2. أهمية الاستثمار في التعليم العالي ودورة في أعداد القوى العاملة .
3. التعليم استهلاك أم استثمار.
4. القيمة الاقتصادية للتعليم .
5. التعليم والبطالة.
6. الجودة في التعليم العالي كأساس للاستثمار الجيد والفعال .
7. هيكل العمالة في العراق .

أهمية البحث

تعد الموارد البشرية محوراً أساسيا من محاور التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي يحتاجها الاقتصاد العراقي . ومن خلال تحليل بيانات قوة العمل العراقية الحديثة منذ عام ٢٠٠٣ يتضح هشاشة سوق العمل العراقي والتأثير للبطالة والعمالة الناقصة على استقرار البلاد الاقتصادي والأمني ، ومخرجات التعليم في الكليات الأهلية احد أسباب التأثير على سوق العمل العراقي وذلك بسبب ارتفاع الاستثمار في

الاختصاصات التي لا يحتاجها السوق ونقص في اختصاصات أخرى كالاختصاصات التقنية التي يحتاجها سوق العمل العراقية.

مشكلة البحث

يعاني خريجو التعليم الجامعي في العراق من ارتفاع البطالة بكافة أشكالها، وقد ساهمت الكليات الأهلية بارتفاع تلك المعدلات .

هدف البحث

يهدف البحث إلى :

1. بيان مدى تأثير مخرجات الاستثمار في التعليم العالي الخاص على معدلة البطالة في العراق .
2. تحديد أسباب عدم ميل أصحاب رؤوس الأموال للاستثمار بالاختصاصات التقنية التي يحتاجها سوق العمل العراقي، في ضوء الاتجاه نحو اقتصاد السوق .

فرضية البحث

مخرجات التعليم العالي في الكليات الأهلية ساهمت بارتفاع معدلات البطالة في سوق العمل العراقي .

أولاً / مفهوم الاستثمار

يشير مفهوم استثمار (investment) الى الإنفاق على موجودات وقدرات ستنتج مردوداً وتلك الموجودات التي ستحقق دخلاً في المستقبل هي التي يطلق عليها رأس المال (Capital) والعنصر البشري لا يقل أهمية عن رأس المال المادي في عملية أنتاج المنافع (السعيد، ١٩٩٧), ويقول (شولتز) ان مستقبل البشر لن يتوقف تقدمه على المدى المكاني او ألزماني، ولا على الطاقة ولا على الأراضي الممكن زراعتها، ان العامل الحاسم في تنظيم هذا المستقبل أنما يكمن في الذكاء الإنساني وتقدم المعرفة (الصعيدي، ١٩٩٦) . اما الدكتور عبد الدايم فيقولً أن أفضل استثمار هو الاستثمار في العنصر البشري وان الهوة بين الدول النامية والمتقدمة هي هوة في تنظيم استخدام العقل البشري وتوظيفه التوظيف المثمر (عبد الدايم، ١٩٨٩) .

ان زيادة الاستثمار الفعال في التعليم العالي وتفعيله في أعداد القوى البشرية سيساعد كثيراً في رفع فاعلية وكفاءة التعليم العالي ومستوى مخرجاته مما يحقق الأهداف العامة للمجتمع وتلبية حاجات وأهداف التنمية الشاملة . الأمر الذي يؤثر على تطور المجتمع وتحسين محتوى حياته الاقتصادية والاجتماعية .

ثانياً / أهمية الاستثمار في التعليم العالي ودوره في أعداد القوى البشرية.

التعليم العالي يعتبر مجالاً جيداً للاستثمار باعتبار الفرد المؤهل والمتعلم من أهم عناصر الإنتاج والذي سيحقق عائد فردي واجتماعي يفوق العائد الاقتصادي . من المعلوم انه كلما كانت المنفعة مساوية او زادت عن الثمن المدفوع كلما اعتبر الاستثمار جيداً . وحين تطبيق ذلك على الإنسان نجد ان منفعة الفرد المتعلم في زيادة إنتاجيته فالأنفاق على الموارد المستخدمة في تحصيل التعليم (الجانب الاستهلاكي للتعليم) يعتبر استثماراً يؤدي الى منافع مستقبلية (الجانب الاستثماري للتعليم) ويمكن تطبيق ذلك على مؤسسات التعليم العالي والتي لها اكبر الأثر في بلوغ الدور الأمثل للعملية التعليمية باعتبارها تأخذ المرحلة الحاسمة والحرجة من أعمار الشباب (مرحلة الأعداد والتهيئة)(لتنقلهم فيما بعد لمرحلة الإنتاج والمساهمة الفاعلة في بناء المجتمع) فالمنفعة الحقيقية للفرد تكمن في زيادة إنتاجيته في المؤسسة التي يعمل بها وهذا عائد كلفة التدريب في المؤسسة التعليمية . بعض الاقتصاديين اعتبروا ان اكبر عائد لرأس المال هو ذلك الذي يستثمر في الإنسان وان الاستثمار في التعليم هو أفضل أنواع استثمارات على الإطلاق لان الدولار الذي ينفق في تنمية الموارد البشرية يحقق في الغالب الأعم عائداً يفوق كثيراً عائد الدولار الذي ينفق على أي مجال آخر من أشكال الاستثمار (عريفيح، ٢٠٠١) . وهذا ما أكده الفرد مارشال في كتابه (أصول الاقتصاد) حين قال ان فئة متعلمة من الناس لا يمكن أن تعيش فقيرة، ذلك لأنه بالعلم والمعرفة والوعي والطموح والقدرة على العمل والإنتاج والقدرة على الإبداع تستطيع أن تسخر كل قوى الطبيعة ومصادرها وما في باطن الأرض وما فوقها لصالحها والارتقاء بمستوى معيشتها, وتوفير الحياة الكريمة لها .

ثالثا/ التعليم استهلاك ام استثمار

اعتبر العالم الاقتصادي (شولتز) التعليم استثماراً, لان للتعليم تكلفة والأنفاق عليه يولد عائداً اكبر من أي أنفاق أخر, لقد بدأ الاقتصاديون يربطون بين الأنفاق على التعليم وبين معدلات النمو الاقتصادي في المجتمع وأخذت النظرة تجاه التعليم تتغير ويعد الإنفاق على التعليم نوعاً من الإنفاق الاستثماري حيث يترتب على هذا الإنفاق زيادة مهارات الإفراد وبالتالي زيادة الإنتاج كماً ونوعاً (إسماعيل، لا توجد سنة) .

رابعاً / القيمة الاقتصادية للتعليم

هناك عدة عوامل تحدد القيمة الاقتصادية للتعليم هي (الحمدان، ٢٠١٠) : .

1. التعليم عامل من عوامل الازدهار الاقتصادي ومفتاح التقدم العلمي والتكنولوجي ووسيلة لمحاربه البطالة وخفض تكاليف الإنتاج وتحسين نوعية الانتاج .
2. رأس المال البشري لا يستهلك مثل رأس المال المادي بل تزداد قيمته وخصوصاً مع التدريب المستمر .

3. العائد الشخصي والاجتماعي المرتفع للتعليم العالي, أعلى من مثيله في رأس المال غير البشري وخاصة في الدول النامية والشخصي أعلى من الاجتماعي لان تكلفة التعليم تقع على الحكومات أكثر منها على الأفراد (شولتز، ١٩٨٧).
4. تعاظم الاثار الاقتصادية للتعليم حتى أصبح صناعة في معظم الدول تدر عوائد اقتصادية (Odonghue,1971) .
5. طول الدورة الإنتاجية للتعليم أي لا تظهر نتائجه ألا بعد فترة باعتباره استثماراً طويلالأجل (مندور، ١٩٩٠).

خامساً / التعليم والبطالة

ارتفعت نسبة البطالة بين الخريجين في الدول العربية ومنها العراق خلال عقد التسعينات وتسبب ارتفاع نسبة البطالة بين الخريجين بمشاكل كثيرة فضلاً عن الخسائر الاقتصادية بسبب عدم مساهمتهم في الإنتاج واهم الآثار السلبية للبطالة هي: (الخطيب، ٢٠٠١).

1. أثار اجتماعية : زيادة نسبة الجريمة والإرهاب، حرمان من الدخل لأنه مصدر المعيشة .
2. أثار اقتصادية : انخفاض الأجور ونقص الادخار، القبول بوظائف من مستوى اقل, انخفاض الإنتاج .
3. أثار سكانيه : ازدياد الهجرة الداخلية والخارجية, ارتفاع سن الزواج وظواهر الطلاق والعنوسيه.
4. آثار نفسية : كالإحباط وعدم الثقة بالنفس .

ان هذه الاثار ساهمت بشكل مباشر وغير مباشر في تدني النظرة الى التعليم العالي وخلق منافسة شديدة في السوق فيقبل الخريج باجر اقل ووظيفة لمستوى تعليمي أدنى مما تسبب في انخفاض القيمة الاقتصادية والاجتماعية للتعلم (غنيمة، مصدر سابق ص٢٠) فإيجاد وظائف الكفاءات الوطنية لتغطية احتياجات سوق العمل يقلل البطالة ويزيد النمو الاقتصادي والاستثمار في التعليم العالي يحقق عائداً اقتصادياً مجزياً . فيما لو تم الاستفادة من جميع الخريجين في الأعمال الإنتاجية وتشغيلهم في الأعمال التي اعدوا لها وتدربوا عليها .

سادساً / الجودة في التعليم العالي كأساس للاستثمار الجيد والفعال

ان التحدي الذي يواجه مؤسسات التعليم العالي هي الفجوة بين مستوى المخرجات من هذه المؤسسات كما ونوعاً وبين احتياجات سوق العمل, ان معظم الخريجين يبتعدون عن العمل المنتج لان معظم تعليمهم يهتم بالجانب النظري فقط, لذلك فأن من الضروري ان يكون هناك تناسق بين الطلب على القوى العاملة وحاجة السوق، فاحتياجات سوق العمل تغذي الطلب على التعليم العالي (جونس، ٢٠٠٠).

وبما ان الاستثمار الجيد في التعليم العالي يهدف إلى بناء العنصر البشري وبالتالي تحقيق عائد لرأسمال فأنه يتوقع ان يضمن خريجو هذه المؤسسة الحصول على فرص عمل مباشرة بعد تخرجهم .لقد ظهر التنافس بين الجامعات في بريطانيا بحيث تصنف سنوياً تبعاً لمعدل توظيف خريجيها والجامعات التي يكون معدل توظيف خريجيها أعلى تعتبر جامعات أكثر نجاحاً . لذلك فأن تحسين نوعية التعليم العالي يسهم في مواجهة تحديات المستقبل مما يستلزم توفير البرامج التدريبية والتأهيلية اللازمة لتطوير القوى البشرية ومن هنا نجد ان جودة التعليم العالي تعد تحدياً كبيراً . أن توظيف مبادئ وأفكار الجودة الشاملة في أنظمة التعليم العالي يعود بالنفع على المؤسسات التعليمية ويضع حجر الأساس لرؤية فلسفية جديدة لأهداف المؤسسة ورسالتها ويرفع معنويات العاملين ويمنحهم فرصة التعبير ويغير مفاهيمهم واتجاهاتهم نحو المهنة مما يضفي على البيئة التعليمية مناخاً صحياً منتجاً (الموسوي، ٢٠٠٢) ان معالجة البطالة تؤدي إلى رفع الناتج المحلي للقطاعين العام والخاص فكلما انخفضت البطالة ١% سيؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٣% وفق قانون ارثراوكون (خوري، ٢٠٠٩) ان الفائض في خريجي الجامعات أصبح كبيراً جداً . مما تسبب في تفاقم البطالة بين الخريجين, وهذا يعني اهدار طاقات موارد استثمارية تم استثمارها في العملية التعليمية دون أن ينتج عائد في تشغيل هذه الطاقة البشرية لتصبح منتجة, هذا الأمر أدى إلى زعزعة ثقة المستثمرين في مجال التعليم العالي .

سابعاً / هيكل العمالة

المخطط رقم (١) والذي أقرته الدول الأوربية عام ١٩٦٠ وتغير مع نهاية القرن العشرين والذين يخطط ان يكون مقابل كل خريج جامعي ٣ – ٤ خريج من المعاهد الفنية وبين ٢٠–٤٠ خريج من المرحلة الاعدادية, ألا أن الدول العربية ومنها العراق لم يستطيع تحقيقه لأسباب عديدة منها الأولوية التي أعطتها للتعليم الأكاديمي على حساب التعليم التقني والمهني مما أدى إلى ارتفاع نسبة الاختصاصيين (الحاصلين على البكالوريوس) على نسبة أصحاب المهارات الفنية (الكوادر الوسطية) والذين هم خريجي التعليم والتدريب المهني والتقني مما أدى الى بروز ظاهرة البطالة والهجرة, ذلك أن نقل التكنولوجيا الحديثة واستخدامها واستثمارها للنهوض بمستوى العمل والإنتاج تحتاج إلى تنمية الموارد البشرية الفنية المدربة والقادرة على استيعاب التكنولوجيا وتكيفها مع حاجات التنمية ومتطلباتها.

مخطط (١)

هيكل العمالة الذي أقرته الدول الأوربية

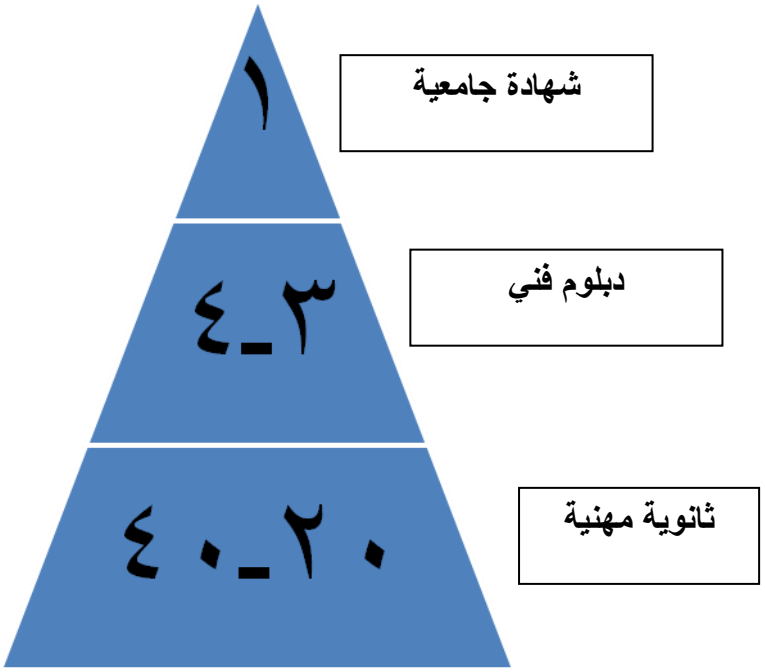

أما فيما يخص المخطط (٢) والذي تبنته الدول المتقدمة والأوربية منذ عام ١٩٨٧ واعدت الخطط والسياسات لتكوين راس المال البشري من اختصاصين بنسبة ٢٠% والتقنيين ٦٠% والمهنيين بنسبة ٢٠% لمواجهه هذه التحديات . من هنا نجد ان الفجوة الزمنية لرفع قدرات مخرجات التعليم في الدول العربية تأخرت بحدود ربع قرن عن الدول المتقدمة لمواجهة التحديات وهذا سيؤدي إلى تفاقم معدلات البطالة والبطالة المقنعة . إزاء هذا الواقع فأنه من الضرورة تبني القطاع الخاص للتعليم والتدريب المهني والتقني لأن القطاع العام حقق هذا الواقع الغير مرضي على مدى قرن من الزمان

مخطط (٢)هيكل العمالة الذي تبنته الدول المتقدمة والأوربية

اختصاصيون	٢٠%	١
تقنيون	٦٠%	٣
فنيون	٢٠ %	١

ان تطور مخرجات التعليم في الدول المتقدمة وعدد غير قليل من الدول النامية ومنها عربية تحقق أفضل المنافسة، والقطاع الخاص هو الأكثر فاعلية بها لان جودة مخرجاته تضمن له تحقيق الأرباح من خلال زيادة إقبال المتدربين على مؤسساته, أما القطاع العام فأنه ممول من الحكومة بغض النظر عن عدد المدخلات ونوع وجودة المخرجات وفي غياب المنافسة للقطاع الخاص وانفراد القطاع العام بالتعليم والتدريب المهني والتقني وضعف رأس المال البشري القائم بالتدريب والإدارة وهي الأسباب الرئيسية للفجوة

بين تنوع وجودة مخرجات التعليم وحاجة سوق العمل في اغلب الدول العربية (المؤتمر العربي الأول لتشغيل الشباب، ٢٠٠٩) فان الواقع لن يتغير كثيراً .

ثامناً / استثمار القطاع الخاص في التعليم والتدريب المهني والتقني في العراق

يسعى القطاع الخاص للاستثمار في الفرص البديلة التي تحقق له أعلى ربحية، ووفق هذا المبدأ الاقتصادي فأن القطاع الخاص اتجه الى الاستثمار في مجال التعليم الجامعي لأنه الأكثر ربحية مقارنة بمجالات التعليم التقني والمهني . فأنشأ القطاع الخاص في العراق (٢٢) كلية و(٣) جامعات لتخريج البكالوريوس (وزارة التعليم العالي, التعليم الأهلي). ولم ينشأ أي معهد لأعداد الدبلوم التقني وعزوف هذا القطاع عن الاستثمار في هذا المجال وللأسباب التالية :

1. ان غالبية الطلبة الدارسين في التعليم والتدريب المهني والتقني من اسر فقيرة ليس لديهم القدرة على تحمل نفقات الدراسة العالية . ورغم مجانية قبول الطلبة في مؤسسات التعليم التقني والمهني التابعة للقطاع العام ألا ان اغلبها لاتصل إلى الأعداد المخطط لقبولها سنوياً يؤشر احتمال عدم ضمان عائد للاستثمار بالنسبة للقطاع الخاص . بينما يحظى ا.لتعليم الجامعي بتنافس المستثمرين لأن غالبية الملتحقين به لديهم القدرة المالية على دفع الرسوم الجامعية .
2. المخاطر الكبيرة للاستثمار بالتعليم والتدريب والتقني بسبب محدودية الرغبة للالتحاق بهذا التعليم لأنه لا يزال خيار من ليس له خيار بسبب عدم تكامل مراحله التعليمية والنظرة الاجتماعية القاصرة له في معظم الدول العربية ومنها العراق، لذا لابد من الأولوية لاستكمال هرم التعليم التقني الذي أنجز في دول متقدمة قبل أكثر من ربع قرن
3. كلفة الاستثمار بالتعليم والتدريب المهني والتقني عالية بسبب الورش والمعامل والمواد التشغيلية للتدريب عند مقارنتها بالتعليم الجامعي وخاصة النظري .
4. فترة الدراسة للتعليم والتدريب المهني والتقني٢_٣ سنوات مما يجعل عوائده المالية قليلة .
5. الهيمنة المركزية للقطاع العام على التعليم التقني والمهني يحاول منع دخول منافسين. ان العلاقة بين الفنيين والاختصاصات العليا هي علاقة معكوسة لما هو مطلوب في الظروف الاعتيادية في حين يفترض ان تكون العلاقة بين الفنيين والاختصاصات ٣: ١ فأن العكس هو الحاصل في العراق، هذا الواقع يشير إلى استمرار هيمنة الدراسات الأكاديمية ذات الطابع التطبيقي وهو أمر يرتبط بواقع النظام التعليمي (العام والفني) من ناحية وبمجمل القيم والعادات الاجتماعية السائدة في المجتمع التي تحدد سلوك الأفراد واختياراتهم من ناحية أخرى (الراوي، ١٩٨٩).

حول البطالة وبطالة الخريجين في العراق

أولاً / معدل البطالة في العراق

أن من أهم المشاكل التي يعاني منها العراق وأشدها خطراً على كيانه الاقتصادي والاجتماعي هي مشكلة البطالة . ومن العوامل الأساسية في زيادة نسبة البطالة وازدياد أعداد العاطلين هو سوء تقسيم الملاك البشري المؤهل للقيام بالأعمال التي يحتاجها البلد في ظل الظروف الاقتصادية في التخصصات التقنية, ومن الجدير بالذكر ان بعض الاقتصاديين يشيرون إلى انه أذا زاد معدل البطالة عن (١٥%) (الحلو، ٢٠١٠) فأنه مؤشر على عدم كفاءة سوق العمل فان عدد كبير من الأشخاص القادرين على العمل (الشباب) من الفئات العمرية والمؤشر في الجدول (١) عند مستوى الأجر السائد غير قادرين على الحصول عليه .

جدول (١) معدل البطالة في العراق حسب فئات العمر والجنس لسنة ٢٠٠٨

الجنس / الفئات	ذكر %	انثى %	المجموع
٢٥ . ٢٩	١٥,٧٠	٢٥,٦٨	٤١,٣٨
٣٠ . ٣٤	٨,٧٢	١٩,١٤	٢٧,٨٦
٣٥ . ٣٩	٥,٤٨	١٦,٧٥	٢٢,٢٣

المصدر / وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ٢٠٠٩

نلاحظ من الجدول أعلاه ان معدل البطالة للفئات العمرية ٢٥-٢٩ حيث بلغت(١٥,٧٠ للذكور، ٢٥,٦٨% للإناث) أعلى من الفئات أخرى, أما الفئة التي تحتل المرتبة الثانية هي فئة ٣٠.٣٤ فان معدل البطالة قد بلغ (٨,٧٢ % للذكور, ١٩,١٤ % للإناث) أما الفئة العمرية ٣٥-٣٩ بلغ معدل البطالة (للذكور ٥,٤٨%, وللإناث ١٦,٧٥) يظهر هذا ان معدل البطالة للفئة الشبابية أكثر ارتفاعاً .

وعند مقارنة معدل البطالة لسنة٢٠٠٨ مع السنوات ٢٠٠٣ ,٢٠٠٤ ,٢٠٠٥ ,٢٠٠٦ نجد ارتفاع المعدل حيث بلغ للسنوات المشار إليها في الجدول (٢) (٢٨,١%, ٢٦,٨%, ١٧,٩٧ %, ١٧,٥٠ %) على التوالي . وكانت نسبة البطالة للذكور بلغت (٣٠,٢ %, ٢٩,٤%, ١٩,٢٢%, ١٦, ١٦%, ١٠,٣٣%) في حين كان معدل البطالة للإناث بلغت للأعوام ٢٠٠٣ ,٢٠٠٤, ٢٠٠٥, ٢٠٠٦, ٢٠٠٨ (١٦%, ١٥%, ١٤,١٦%, ٢٢,٦%, ١٩,٦٤%) على التوالي كما في الجدول أدناه : .

جدول (٢) معدل البطالة في العراق للمدة ٢٠٠٣ – ٢٠٠٨

السنة / الجنس	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٨
ذكور	٣٠,٢	٢٩,٤	١٩,٢٢	١٦,١٦	١٤,٣٣
إناث	١٦,٠	١٥	١٤,١٦	٢٢,٦٥	١٩,٦٤
المجموع	٢٨,١٠	٢٦,٨٠	١٧,٩٧	١٧,٥٠	١٥,٣٤

المصدر/ وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ٢٠٠٩ علما لم يجري مسح للتشغيل والبطالة لعام٢٠٠٧

وعند مقارنة نسبة البطالة في قطاع الشباب في العراق مع الدول العربية نجد قد بلغ متوسط معدل بطالة الشباب نحو ٥٣% من إجمالي نسبة البطالة بالنسبة للدول العربية حيث كان اقل معدل بطالة في الكويت وأعلى نسبة في العراق وفلسطين والجزائر بفارق كبير الجدول (٣)ادناه.

جدول (٣) معدل البطالة في قطاع الشباب في العراق والدول العربية لكل من سنة ٢٠٠٨ و٢٠١٠

ت	السنة / الدولة	٢٠٠٨ %	٢٠١٠ %	معدل بطالة العراق قياسا للدول العربية %
١	**العراق**	٣٠	٥٠	٢٠
٢	**اليمن**	١٧	٢٥	٨
٣	**الجزائر**	٣٠	٢١	٩
٤	**الأردن**	١٣	١٩	٦
٥	السودان	١٧	١٧	-
٦	لبنان	١١	١٥	٤
٧	**تونس**	١٤	١٢	٢
٨	**مصر**	١١	٩	٢

المصدر/ وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ٢٠٠٨ – ٢٠٠٩ – ٢٠١٠ تم اعداد الجدول من قبل الباحث

نلاحظ من الجدول أعلاه أن معدل البطالة في العراق قد ارتفعت بين السنوات ٢٠٠٨ .٢٠١٠ بنسبة (٢٠%), وبالمقارنة مع الدول العربية المشار إليها أعلاه نلاحظ ان معدل البطالة في العراق مرتفع جداً بالرغم من الإمكانيات البشرية والمادية التي يتمتع بها الاقتصاد العراقي, ويعزى هذا إلى الظروف الاستثنائية التي تعرض إليها خلال العقود الماضية .

أما بعد عام ٢٠٠٣ فقد دخل الاقتصاد العراقي مرحلة جديدة وهي سياسة الباب المفتوح ويقصد سياسية به الاستيراد العشوائية التي أغرقت السوق العراقي والمخالفة لقانون التجارة الحرة تسبب هذا إلى توقف شبه تام الأنشطة الصناعية والزراعية لعدم قدرتها على المنافسة مع المستورد, مع استمرار افتتاح الجامعات والكليات وزيادة أعداد الخريجين مقابل هذا لا يوجد تشغيل لهذا الكادر المتخصص للأسباب أعلاه أدى هذا الى ارتفاع معدل البطالة بين خريجي العراق مقارنة بالدول العربية .

ثانياً / تطور بطالة الخريجين في العراق

شهدت سنوات الثمانينات الأخذ بأسلوب التوزيع المركزي للخريجين وقد التزمت دوائر الدولة بتعيين خريجي الكليات ولكن في سنة ١٩٨٩ تم إلغاء نظام التوزيع المركزي للخريجين والذي أدى الى ارتفاع معدلات البطالة في سوق العمل العراقية . ويمكن تصنيف الخريجين في العراق من ناحية قابليتهم للحصول على عمل الى ثلاثة أصناف(الحلو، ٢٠١٠) :.

1. الصنف الأول : الخريجون الذين تلتزم مؤسسات الدولة بتعينهم مركزيا لأنهم يمثلون حاجة فعلية لها كالاختصاصات الطبية .

2. الصنف الثاني : الخريجون الذين يمثلون جزءاً من حاجة دوائر الدولة والقطاع الخاص المستمرة كالاختصاصات الهندسية .
3. الصنف الثالث : خريجون لا تلتزم الدولة بتعينهم لمحدودية الحاجة الى خدماتهم ويقع ضمن الشريحة معظم الخريجين العاطلين نتيجة امتلاكهم المؤهلات والخبرات التي تتفق مع احتياجات سوق العمل الحقيقية مما يضطر هؤلاء الى العمل في بعض النشاطات الهامشية في قطاعي الخدمات والتوزيع .

ومن اجل متابعة أعداد الخريجين من كل صنف من الاصناف الثلاثة وحسب نسبة العاطلين عن طريق متابعة أعداد الطلبة الخريجين في الكليات الأهلية والحكومية للسنوات الماضية والذي نتوقع تخرجهم في السنوات القادمة, فقد بينت تقديرات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي أن أعداد الطلبة المتوقع تخرجهم من الجامعات العراقية .

جدول (٤) خريجي المؤسسات الاكاديمية في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية للسنوات ٢٠٠٥و٢٠١٠

ت	السنوات	عدد الخريجين
١	٢٠٠٦/٢٠٠٥	٧٧٨٩٨
٢	٢٠١٠/٢٠٠٩	٩٥٤٤٤
	توزيع التصنيفات كما مذكور في اعلاه	الأول ٣٠%, الثاني ٢٧% ,الثالث ٤٣%

المصدر / داود عبد الجبار الحلو، ٢٠١٠ دور السياسة المالية في الاستثمار في التعليم رسالة ماجستير كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد

للعام الدراسي ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ وللعام الدراسي ٢٠٠٩ /٢٠١٠ يبلغ (٧٧٨٩٨) خريجا و (٩٥٤٤٤) خريجا على التوالي وحسب توزيع التصنيفات في الصنف الأول يشكل ٣٠% والصنف الثاني ٢٧% أما الصنف الثالث ٤٣% . وحسب النسب أعلاه نجد أن أكثر من نصف أعداد الخريجين واجهوا سيستمرون يواجهون مشكلة الحصول على عمل في أجهزة الدولة أن استمرار مخرجات التعليم وفق المعادلات أعلاه فإنها تشكل أعداد لا يستهان بها ولاسيما أن هناك عدم توازن بين حاجة سوق العمل من مخرجات الجهاز التعليمي مع حاجة النشاط الاقتصادي, نرى تزايد أعداد خريجي العلوم الإنسانية والإدارية وكما نلاحظه في الفقرة التالية . ومن اجل تحليل العلاقة بين الخريجين ومعدل البطالة كما في الجدول التالي:

جدول (٥)تحليل العلاقة مابين خريجي الدراسات الأولية مع مجموع العاطلين عن العمل في العراق للفترة ٢٠٠٣ -٢٠٠٦

السنة	عدد الخريجين	عدد العاطلين المتراكم
٢٠٠٣/ ٢٠٠٤	٧٤٦٧٦	١٨٥٠٣٨٥
٢٠٠٤/ ٢٠٠٥	٧٤٥١٨	١٧٦٣٨٤٠
٢٠٠٥/ ٢٠٠٦	٧٤٦٦٤	١١٨٨٣٠٠

المصدر / وزارة التخطيط / المجموعة الإحصائية للسنوات ٢٠٠٣ .٢٠٠٦

ومن خلال التحليل ظهر أن معامل الارتباط بين عدد الخريجين ومعدل البطالة بلغ (٠,٢١) وقد جاءت النتائج متفقة مع المنطق الاقتصادي هذا يعني كلما ازدادت أعداد الطلبة الملتحقين بالتعليم والخريجين منهم كلما زادت معدلات البطالة في العراق وهذا يتفق مع الواقع الحالي في العراق وكما في المعادلة التالية :

$$\frac{\sum Xy1 - (\sum x1)(\sum y1)}{N}$$

وباستخدام التقريب (معادلة خط الانحدار)

$$b = \frac{}{\sum X2 - \frac{(\sum x)^2}{N}}$$

$$\frac{٥ * ٢٢٥}{٣٢٥ . \frac{}{} \setminus ١١٣٢٥ - \frac{}{}}$$

$$\frac{٢(٢٢٥)}{٣}$$

١٣٢٥

٣٢٥ . b / معامل الانحدار

٣

= X / اعداد الطلبة الخريجين

١٦٨٤١ . ١١٣٢٥

٤٤١ . ٣٢٥ y / البطالة

= = ٠,٠٢١

١٦٨٤١ . ١١٣٢٥ N / عدد السنوات الدراسية

وبالتعويض بمعادلة خط الانحدار

A +bxY2 =

bxa = y -

بمستوى معنوية a=05

ثالثاً /اثر التعليم على هيكل التشغيل في العراق

العراق مثل غيره من البلدان النامية قد عانى من اثأراً عكسية في عملية التنمية وذلك بسبب الفجوة الكبيرة بين حاجات القطاعات الاقتصادية ومسارات واتجاهات التعليم وهذا ما يمكن ان نلاحظه في الجدول (٥) حيث يبين توزيع القوى العاملة في العراق بحسب خريجي التعليم الجامعي ومجال ممارسة النشاط الاقتصادي ومن الظواهر الملفتة للنظر ان التشغيل في العراق يميل لصالح الأنشطة غير السلعية في القطاع العام حيث يظهر ان نسبة (٤٨,٣) للتشريعيين والرؤساء وإداريين وتليها الاختصاصيين والفنيين أما اقل نسبة فكانت للعاملين في الخدمات حيث تشكل الأهمية (٠,٢) .

جدول (٦)

ألاهمية النسبية في توزيع عدد المشتغلين في القطاع العام حسب المهنة لخريجي الدراسات الأولية في العراق للعام ٢٠٠١

ت	الأنشطة الاقتصادية	العدد	%	الأهمية النسبية
١	اختصاصيين و فنيين	١٤٥٥٨٧	٨٧	٣٢,٨
٢	التشريعيين والرؤساء والاداريين	٢١٠٨	١,٣	٤٨,٣
٣	الكتبة والموظفين التنفيذين	١٦٩٢٣	١٠,١	١٣,١
٤	العاملون في البيع	٩٤	١,٠	٥,٢
٥	العاملون في الخدمات	٣٠٦	٠,٢	٠,٢
٦	العاملون في الزراعة	٣٦٤	٠,٢	٢,٠٦
٧	العاملون في انتاج	٢٠٨١	١,٢	١,٢
	المجموع	١٦٧٤٦٣	%١٠٠	%١٠٠

المصدر / الجدول من أعداد الباحث بالاستعانة بالمجموعة الإحصائية لسنة ٢٠٠٦ الصادرة من وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي

يظهر الجدول ان التشغيل لصالح الأنشطة غير السلعية و يوضح حجم الهدر في التعليم وسوء توزيع الأيدي العاملة المتاحة وعند استخراج التركيب النسبي من خلال نسبة عدد المشتغلين في مهنه معينة على مجموع المشتغلين في المهنة نفسها نجد أيضاً الانخفاض في مجال الأنشطة غير السلعية وذلك بسبب عدم توفر الأيدي العاملة المنسجمة والمناسبة مع حاجة السوق العراقية وذلك للأثر السلبي في اتجاهات التعليم وكذلك عدم الانسجام بين مخرجات التعليم مع حاجات النشاط الاقتصادي في العراق من العاملين .

وحسب هيكل العمالة الذي تبنته الدول المتقدمة والأوربية منذ عام ١٩٨٧، نجد انه لا يوجد تتوافق مع مخرجات التعليم في العراق حيث نلاحظ عدم تناسب النسب في هيكل العمالة في العراق مع نسب هيكل العمالة للدول الأوربية وإذا لم تتم معالجة هذا الخلل سيؤثر ذلك على سوق العمل العراقية كما في الجدول (٧) أدناه :

جدول (٧) هيكل الخريجين في العراق لسنة ٢٠٠٧/٢٠٠٨

الخريجين	عدد	نسبة المئوية %	النسبة الأوربية
اختصاصيون	٤٩٥١٥	٣٨	٢٠
تقنيون	١٧٤٥١	١٣	٢٠
المهنيون	٦٣٠٦٩	٤٩	٦٠

المصدر/ الجدول من أعداد الباحث بالاستعانة بالمجموعة الإحصائية لسنة ٢٠٠٨/٢٠٠٩

رابعاً / التعليم في الكليات الأهلية

ازداد في الآونة الأخيرة انتشار الكليات الأهلية بمختلف الاختصاصات لكن اغلبها غير معترف به من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي التي لا تعترف الا بـ (٢٥) كلية و(٢) جامعة حيث تم اجتذاب عدد كبير من الطلبة الذين لم يحصلوا على مجموع يؤهلهم بالدخول في الكليات الحكومية والذين وجدوا في هذه الكليات فرصة ليكملوا فيها دراستهم الجامعية وبالتخصص الذي يرغبوه لقاءمقابل نقدي يدفع من قبل الطالب, لكن على ما يبدو ان هذا الأمر يحملمن السلبيات لدرجة تهدد المستوى العلمي من جهة كذلك يزيد من معدل البطالة من جهة أخرى ان استمرار التوسع في انتشار الكليات الأهلية سيضيف الى مشكلة بطالة الخريجين مع خريجي الكليات الحكومية .

نتائج الدراسة

تمت محاولة قياس معدل العائد الاقتصادي الفردي للتعليم الجامعي في الكليات الأهلية خلال الفترة ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧ ولغاية ٢٠٠٩/٢٠١٠ كونها فترة هذه الدراسة في التعليم الجامعي وتم التوصل إلى النتائج التالية :

1. العائد الفردي

تم الاستعانة بهذا الأسلوب من قبل العديد من الباحثين والدارسين والمهتمين بشؤون التعليم وفق الخطوات التالية : .

أ . التكلفة الفردية

يقصد بها التكاليف الشخصية التي يتحملها الطالب وتتمثل في قيمة الكتب والأدوات اللازمة للعملية التعليمية كذلك تضاف أليها مصاريف النقل وقد تم تقدير هذه البنود عن طريق استمارة أعدت لمقابلة الطلبة بصورة مباشرة في الكليات الأهلية موضوع الدراسة كما في الملحق (١) حيث ظهر ان المبالغ التي تنفق من قبل الطلبة كحد أدنى (٢مليون) دينار وكحد أعلى (٣مليون) دينار للتخصصات الإدارية أما التخصصات الهندسية والطبية من (٧مليون) دينار كحد الأدنى إلى الحد الأعلى (١١مليون) دينارفي الاعوام الدراسية الاربعة .

ب . تكلفة الفرصة البديلة

وهي العوائد التي من الممكن أن يحصل عليها الطالب لو انه لم يلتحق بالتعليم الجامعي ودخل سوق العمل مباشرة عقب حصوله على شهادة الثانوية العامة ويتم تقديرها عن طريق الدخول التي يتقاضاها إقرانهم من خريجي المرحلة الثانوية والذين التحقوا بسوق العمل في القطاع العام لمدة ٤ سنوات وهي الفترة التي أمضاها الطالب في التعليم الجامعي كما في الجدول أدناه :

جدول (٨) رواتب حملة الشهادة الإعدادية في إحدى دوائر وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (المبالغ بالآلاف الدنانير)

السنة	الراتب الاسمي	المخصصات الجامعية	مخصصات الشهادة	مخصصات النقل	المجموع
الأولى	٢٤٠	١٨٠	٦٠	٢٠	٥٠٠
الثانية	٢٤٥	١٨٣,٧٥٠	٦١,٢٥٠	٢٠	٥١٠
الثالثة	٢٥٠	١٨٧,٥٠٠	٦٢,٥٠٠	٢٠	٥٢٠
الرابعة	٢٩٦	٢٠١,٧٥٠	٧٤	٢٠	٥٩١

المصدر / الجدول من أعداد لباحث بالاستعانة بقانون الخدمة الجامعي للتعليم العالي

من خلال الجدول أعلاه نجد ان خريج الدراسة الإعدادية يتم تعينه في إحدى دوائر وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مثلاً براتب اسمي ٢٤٠ ألف دينار مع منح مخصصات بنسبة ٧٥% مخصصات جامعية, ومخصصات الشهادة ٢٥% بالإضافة إلى مبلغ مقطوع ٢٠ ألف دينار اجور نقل . كما انه تمنح له علاوة سنوية بمقدار ٥٠٠٠ ألف دينار لغاية السنة الثالثة أما السنة الرابعة فيتم ترفيعه ليتحول الراتب الاسمي إلى ان يصل ٢٩٦ ألف دينار وتعتبر سنة ٢٠٠٧العام الذي قرر فيه الفرد (خريج المرحلة الإعدادية) الدخول في التعليم الجامعي بدلاً من الدخول إلى سوق العمل لتصبح أجمالي الكلفة كالأتي :

جدول (٩) التكلفة الفردية وتكلفة الفرصة البديلة للفترة ٢٠٠٧.٢٠١٠(المبالغ ملايين الدنانير)

السنة	الكلفة الفردية	تكلفة الفرصة البديلة	إجمالي التكاليف
الأولى	٢,٠٠٠	٤,٥٠٠	٦,٥٠٠
الثانية	٢,٦٠٠	٤,٥٩٠	٧,١٩٠
الثالثة	٣,٢٥٠	٤,٦٨٠	٧,٩٣٠
الرابعة	٣,٥٠٠	٥,٣١٩	٨,٨١٩

المصدر/ الجدول من أعداد الباحث باستعانة بالمجموعة الاحصائية لسنة ٢٠٠٧ – ٢٠١٠

ومن خلال الجدول (١٠) يتضح إن الطالب الذي يدرس سنتين سيحقق عائد فردي بحدود (١٢,٧٥٠) مليون دينار كحد أدنى كونه خريج معهد وليس كلية وهذا يمكن ان يتحقق بالنسبة للطلبة ذوي المعدلات المنخفضة التي لها التأثير السلبيعلى هذه الجامعات كما ان قبول الطلبة فيها لا يراعي أهم الجوانب العلمية مثل المعدل الذي قد لا يؤهل الطالب في الحصول على فرصة دراسية في احد المعاهد التقنية والفنية في الدراسة الحكومية, الذين يلتحقون بالكليات الأهلية دون حاجة سوق العمل إلى

اختصاصاتهم الإدارية وغيرها لفترة طويلة نظراً للظروف الاقتصادية التي يمر بها العراق من جهة, ومن جهة أخرى سيحل مشكلة التحاق الطلبة في المعاهد الحكومية التي يكون فيها عدد الطلبة يفوق الطاقة التخطيطية لتلك المعاهد والجدول التالي يوضح

جدول(١٠) معدل العائد الفردي في المعاهد الفنية (المبالغ بملايين الدنانير)

السنة	الكلفة الفردية الدراسية	تكلفة الفرصة البديلة	المجموع
الأولى	٣,٢٥٠	٣	٦,٢٥٠
الثانية	٣,٥٠٠	٣	٦,٥٠٠
المجموع	٦,٧٥٠	٦	١٢,٧٥٠

المصدر / الجدول من أعداد الباحث

الاستنتاجات التوصيات

أولاً / الاستنتاجات

1. ضعف أمكانية القطاع الخاص وعدم قدرته على استيعاب الأعداد المتراكمة من مخرجات النظام التعليمي بمختلف مستوياته وتخصصاته, لذا يتجه اغلب الخريجين في البحث عن فرص العمل في القطاع العام .
2. اختلال التوازن بين مخرجات التعليم والاحتياجات الفعلية لسوق العمل العراقي المتغيرة والذي يتسبب في ارتفاع معدلات البطالة بين مخرجات التعليم حيث ظهر الى حصة الجامعيين ٣٨%، والتقنيين ١٣%، والمهنيين ٤٩% وهذا مخالف للمعايير الدولية .
3. ابتعاد القطاع الخاص عن الاستثمار بالتعليم في حقول التدريب المهني والتقني التطبيقي لارتفاع كلفته من جهة وعدم قدرة الملتحقين بهذا التعليم على تحمل النفقات الدراسية وضعف جدواه الاقتصادية
4. يزيد معدل البطالة في العراق لفئات الشباب عن معدل البطالة في كل الدول العربية حيث بلغ (٣٠%) من مجموع القوى العاملة بسن العمل .
5. استمرار أنشاء كليات أهلية بتخصصات لا يحتاجها سوق العمل العراقية سيؤدي إلى تفاقم مشكلة بطالة الخريجين .
6. يتحمل الطالب نفقات خلال ٤ سنوات الدراسية في الكليات الأهلية كحد أدنى ٢ مليون دينار وكحد أعلى ٣ مليون دينار للتخصصات الإدارية .أما التخصصات العلمية (الهندسية الطبية) فقد بلغ الحد الأدنى من النفقات ٧مليون دينار كحد أعلى ١١مليون دينار كحد اقصى.
7. بلغت العوائد التي ممكن ان يحصل عليها الطالب لو انه لم يلتحق بالتعليم الجامعي ودخل سوق العمل للسنوات الأربعة (١٩,٠٨) مليون دينار .
8. بلغ معامل الارتباط مابين عدد الخريجين ومعدل البطالة (٠،٢١) أي اقل الواحد كلما زاد عدد الخريجين كلما زاد معدل البطالة والعلاقة بينهما طردية .

ثانيا / التوصيات

1. ربط السياسات التعليمية باحتياجات خطط التنمية من القوى البشرية ويأتي ذلك بأتباع سياسة تخطيط للتعليم العالي متوافقة مع هذه الاحتياجات مع مراعاة إمكانيات البلد ونوعية البرامج التنموية المطلوبة .
2. الموائمة بين التخصصات الجامعية واحتياجات سوق العمل الخاص والعام

3. أعادة النظر بسياسات التعليم في المرحلة الحالية بالشكل الذي يخفض حدة البطالة بين خريجي الجامعات والمعاهد . كما يؤدي إلى ترشيد النفقات في كثير من التخصصات التعليمية غير المطلوبة وبالتالي برمجة القبول وفق الحاجة لكل تخصص
4. أنشاء صندوق للاستثمار في التعليم والتدريب يساهم فيه أصحاب العمل بنسب تتناسب والتخصص العام على ان تساهم الدولة بما نسبته ٥٠% .
5. اعتماد نظام الرسوم الدراسية للطلبة على ان يجيز الطالب بين الحصول على قيمة من أصحاب العمل يسددها بعد تخرجه والتحاقه بالعمل او الدفع المباشر او الاقتراض من صندوق الاقتراض الخاص واستيفاء القرض بعد التخرج .
6. تفعيل الشراكة بين منظمات التشغيل ومؤسسات التعليم الجامعي و التدريب المهني التقني .
7. زيادة الاهتمام بالاستثمارات التعليمية لتنمية رأس المال البشري الذي من شأنه توفير فرص عمل جديدة عن طريق الابتكارات والاختراعات وتوطين التقنية .
8. تشجيع القطاع الخاص بالاستثمار في مجال التعليم التقني حيث مخرجاته تمثل حلقة الوصل بين الاختصاصيين والمهنيين .

المصادر

أولاً/ الكتب العربية

1. **إسماعيل,** محمد محروس، ٢٠٠٤ . **اقتصاديات التعليم،** القاهرة, مطبعة مدبولي, ص٢٣ .
2. **الحمدان,** سهيل، ٢٠١٠ . **اقتصاديات التعليم،** تكلفة التعليم وعائداته، الاردن, ص١٥ .
3. **الخطيب,** احمد، ٢٠٠١ . **الإدارة الجامعية،** الأردن, دار نشر امنه، ص ٦٥ .
4. **الخطيب,** احمد ;**وليد** ابو سليم، ٢٠٠٣ . **ظاهرة البطالة في الأردن حجمها وأسبابها وأثارها ومقترحات لمعالجتها،** الأردن، ص٤٤
5. **الراوي,** منصور، ١٩٨٩ . **دراسات في السكان والتنمية،** العراق، ص٨.
6. **السعيد,** أنور، ١٩٩٧ . **اقتصاديات التعليم،** الجامعة الأردنية، الأردن ،ص ٢٢.
7. **الصعيدي,** عبد الله، ١٩٩٦ . **الاستثمار التعليمي بين التكلفة والعائد،** بيروت ،ص١٦٥ .
8. **جونس،** ٢٠٠٠ . **اقتصاديات التعليم،** الأردن ، ص٨٧ .
9. **عريفيج,** سامي سلطي، ٢٠٠١ . **الجامعة والبحث العلمي،** الأردن , ص٩ .
10. **غنيمة,** محمد متولي, ١٩٩٦**القيمة الاقتصادية للتعليم في الوطن العربي،** الدار المصرية اللبنانية، مصر، ص ١٢٠.
11. **مندور,** احمد ; رمضان احمد، ١٩٩٠ . **اقتصاديات الموارد البشرية والطبيعة،** الد الجامعية، لبنان، ص١١٨.

ثانياً/ الكتب الأجنبية

1. ODONGHUE, M.,1971- **Econovnic Dimension in Education** . Gill and macman, Dublin,p31.

ثالثاً/ الرسائل الجامعية

1. **الحلو** داود عبد الجبار، ٢٠١٠ . **دور السياسة المالية في الاستثمار في التعليم،** رسالة ماجستير، جامعة بغداد / كلية الادارة والاقتصاد، العراق, ص١٣٠.

رابعاً/ دوريات ومجلات وبحوث عربية

1. **الغافري,** راشد ;**سالم** بن سليمان، ٢٠٠٥ . **الاستثمار في التعليم العالي وأهميته في أعداد القوى البشرية المدربة،** مؤتمر كلية التربية السادس، جامعة اليرموك، **الأردن، ص٥٥.**
2. **المصلح,** عماد الدين، ٢٠٠٤ . **قياس عائد الاستثمار في رأس المال البشري،** ندوة الاقتصاد السوري، جمعية العلوم الاقتصادية السورية ،ص ٩٨.
3. **الموسوي,** نعمان محمد صالح، ٢٠٠٢ . **تطوير أداة لقياس إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي،** المجلة التربوية، جامعة تكريت، العراق، مجلد ١٧ ص ٨٩

4. **خـوري**, أميـل، ٢٠٠٩ **القطـاع الخـاص ودوره فـي التنميـة الوطنيـة**، المنتـدى العربـي للتجـارة الالكترونيـة ،ص٧٧.

5. **المؤتمر العربي الأول لتشغيل الشباب**، ٢٠٠٩ . وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، الجزائر،.ص١٨

6. **عبد الله,** عبيد، ٢٠٠٥ . **التعليم العالي في عنق الزجاجة**، جريدة عمان، ع٨٨٤ .

7. عبـد الـدايم وآخـرون، ١٩٨٩ . **تنميـة المـوارد البشـرية**، نـدوة تنميـة المـوارد البشـرية فـي الـوطن العربي,ص٦٥.